

ميزانية 2024: التدابير الرئيسية

أبرز التدابير التي جاءت بها ميزانية 2024: الإنصاف لكل الأجيال

توفير منازل يسيرة التكلفة

- خطة جديدة لاستعمال الأراضي العامة من أجل بناء المنازل، تنص على استخدام كافة الأدوات المتاحة لبناء 250.000 منزل جديد بحلول عام 2031 على الأراضي العامة. ويشمل ذلك أيضًا الأراضي التابعة لمؤسسة البريد الكندية والأراضي التابعة لوزارة الدفاع الوطني والبنائات المعدّة للمكاتب.
- بناء المزيد من الشقق المعدّة للإيجار، بشكل أسرع، مع توفير 15 مليار دولار إضافية برسم تمويل جديد للقروض في إطار برنامج قروض بناء الشقق، ليفوق إجمالي البرنامج 131 ألف منزل جديد بفضل عملية الدعم بحلول سنة 2031-2032.
- إطلاق برنامج Canada Builds، وهي مبادرة جماعية تهدف إلى بناء منازل بأسعار معقولة موجهة للطبقة المتوسطة على الأراضي غير المستغلة في جميع أنحاء البلاد. ويجمع هذا البرنامج بين القروض الفيدرالية المنخفضة التكلفة واستثمارات المقاطعات والأقاليم الرامية إلى توسيع نطاق بناء المنازل المعدّة للإيجار.
- توفير مبلغ إضافي قدره 400 مليون دولار أمريكي لصندوق تسريع الإسكان الذي تبلغ قيمته 4 مليارات دولار أمريكي، والذي مكن من تسريع وتيرة بناء أكثر من 750 ألف منزل جديد على مدى العقد المقبل بفضل 179 اتفاقية تم توقيعها مع البلديات والمقاطعات والأقاليم.
- إطلاق صندوق جديد لحماية الإيجارات في كندا بقيمة 1,5 مليار دولار بغرض حماية وتنمية مخزون المساكن المتاحة بأسعار معقولة في كندا.
- توفير مليار دولار لصندوق الإسكان المعقول التكلفة من أجل بناء منازل بأسعار معقولة وإطلاق مسار دائم للإسكان السريع يركز على النجاح الذي حققته الجولات الثلاث السابقة لمبادرة الإسكان السريع.
- استثمار مبلغ إضافي قدره 1,3 مليار دولار في استراتيجية كندا لمحاربة التشرد "الوصول إلى البيت" التي تهدف إلى معالجة مشكل التشرد والمخيمات.
- تسريع بناء وتحديث البنية التحتية اللازمة للإسكان من خلال توفير 6 مليار دولار على مدى 10 سنوات عبر صندوق كندي جديد لدعم البنية التحتية للإسكان.
- تبسيط إجراءات الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية في قطاع البناء وخلق المزيد من فرص التدريب المهني لمساعدة العمال المؤهلين على بناء المزيد من المنازل.
- العمل على تضيق فجوة السكن داخل مجتمعات السكان الأصليين من خلال الإعلان عن توفير 918 مليون دولار على مدى خمس سنوات من خلال استثمارات إضافية موجهة للسكان الأصليين والإنويت والميتي واستثمارات في البنية التحتية المجتمعية.

- تحفيز المؤسسات التعليمية في كندا لبناء المزيد من مساكن الطلاب من خلال إعفائها من ضريبة السلع والخدمات على مساكن الطلاب الجديدة.
- تعزيز نظام الولوج إلى الملكية عن طريق رفع حد السحب من 35.000 دولار إلى 60.000 دولار، ما يتيح لمشتري المسكن الأول استخدام المزايا الضريبية التي يمنحها برنامج التوفير والتقاعد (RRSP) بغية توفير ما يصل إلى 25.000 دولار إضافية في الدفعة الأولى، وبشكل أسرع.
- تمكين المزيد من الكنديين الأصغر سناً من تحمل تكاليف الرهن العقاري من خلال تعزيز ميثاق الرهن العقاري الكندي والسماح لمشتري المسكن الأول، الذين يشترون منازل مبنية حديثاً، باستهلاك الدين لمدة 30 عاماً.
- تطوير الميثاق الكندي الجديد لحقوق المستأجرين بالتعاون مع المقاطعات والأقاليم بغية ضمان استئجار عادل وواضح وشفاف.

خفض تكلفة العيش

- الاستثمار في المساعدة على بناء المزيد من فضاءات رعاية الأطفال بغية تنمية نظام التعلم المبكر ورعاية الأطفال على صعيد كندا وتوفير خدمات رعاية للأطفال مقابل 10 دولارات في اليوم.
- إطلاق برنامج جديد للأشخاص ذوي الإعاقة في كندا استكمالاً للإعانات المتاحة على صعيد المناطق والأقاليم من أجل تعزيز الرفاه المالي لأكثر من 600000 شخص من ذوي الإعاقة البالغين سن العمل.
- إنشاء برنامج وطني جديد للأغذية المدرسية من أجل تعزيز برامج الأغذية المدرسية المعمول بها على صعيد المناطق والإقليم لتوفير وجبات صحية لفائدة 400000 طفل إضافي كل عام.
- اتخاذ الخطوات الأولى نحو إطلاق الإعانة الوطنية الشاملة الخاصة بالأدوية، والتي تهدف إلى جعل معظم وسائل منع الحمل الموصوفة طبيًا وعداداً من أدوية مرض السكري متاحة من حيث التكلفة.
- مواصلة دعم خفض تكلفة البقالة من خلال تنفيذ تدابير لتعزيز المنافسة في قطاع البقالة، ومراقبة البقالين للمساعدة على استقرار الأسعار، ومعالجة الانكماش الاقتصادي بغية توفير المواد الغذائية بالحجم والجودة التي ينتظرها الكنديون.
- تحقيق تقدم كبير في مكافحة الرسوم الإضافية، مثل الرسوم على الأموال غير الكافية، وتعزيز الشفافية في ما يتعلق بالأسعار التي تفرضها شركات الطيران على الخدمات الاختيارية، من أجل مساعدة الكنديين من الطبقة الوسطى على توفير المزيد من التكاليف.
- تعديل قانون الاتصالات لتوفير فرص أفضل للكنديين لتجديد خطط الإنترنت المنزلي والهاتف المنزلي والهاتف النقال أو تبديلها أو إلغائها، دون الحاجة إلى أداء رسوم غير ضرورية.
- توفير المزيد من الخيارات المجانية والمعقولة الأسعار بالنسبة للحسابات المصرفية ووضع حد أقصى للرسوم التي تفرضها البنوك على عدم كفاية الأموال في 10 دولارات.
- استكمال التقدم المحرز في تعزيز الحق في إصلاح الأجهزة، حتى يتمكن الكنديون من إصلاح أجهزتهم أو آلياتهم المعطلة بسعر عادل.

- تزويد صندوق البنية التحتية الغذائية المحلية بمبلغ إضافي قدره 62,9 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات من أجل مساعدة المنظمات المجتمعية في جميع أنحاء كندا على الاستثمار في البنية التحتية الغذائية المحلية، مع إعطاء الأولوية لمجتمعات السكان الأصليين والسود، إلى جانب المجموعات الأخرى التي تستحق الإنصاف.

تحقيق النمو الاقتصادي لكل الأجيال

- الإبقاء على ميزة الذكاء الاصطناعي في كندا من خلال استثمار ملياري دولار لإطلاق صندوق جديد للوصول إلى حوسبة الذكاء الاصطناعي واستراتيجية الحوسبة السيادية الكندية من أجل دعم الباحثين الكنديين والشركات الناشئة وتعزيز ولوج الشركات إلى القوة الحسابية التي تحتاجها لتكون قادرة على المنافسة.
- السماح للشركات مؤقتًا بأن تشطب فوراً كافة التكاليف المتعلقة بالاستثمار في براءات الاختراع ومعدات البنية التحتية لشبكات البيانات وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من معدات معالجة البيانات، وذلك بغية مساعدتها على تعزيز الإنتاجية ودخول حيز المنافسة في اقتصاد الغد.
- تعزيز الدعم المقدم للباحثين من الطلاب والخريجين، بما في ذلك الباحثين من السكان الأصليين ومجتمعاتهم، من خلال زيادة تمويل المنح البحثية الأساسية والمنح الدراسية والزمالات.
- تعزيز فرص ولوج الجيل القادم من طلاب الجامعات والكليات وطلاب ما بعد المرحلة الثانوية في الأمم الأولى باستثمار قدره 242,7 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.
- إطلاق برنامج ضمان قروض لفائدة السكان الأصليين بقيمة 5 مليارات دولار لتمكين هذه المجتمعات من الولوج إلى رأس المال، وتمكينهم من تقاسم فوائد المشاريع المتعلقة بالموارد الطبيعية والطاقة في أراضيهم وبشروطهم الخاصة.
- تقديم مجموعة من الإعفاءات الضريبية الاستثمارية الاقتصادية الرئيسية بقيمة 93 مليار دولار، تُمنح على أساس الأولوية، بغية التشجيع على النمو النظيف وتأمين مستقبل الشركات الكندية في كندا، وخلق فرص عمل جيدة للأجيال القادمة.
- منح إعفاء ضريبي جديد على تكلفة المباني للاستثمارات في سلسلة توريد المركبات الكهربائية بنسبة 10 في المئة للشركات التي تستثمر في القطاعات الرئيسية لسلسلة توريد المركبات الكهربائية.
- دعم مشاريع الوقود النظيف من خلال إعادة تجهيز صندوق الوقود النظيف لمنح تمويل أسرع، وتمديد أجل الصندوق لأربع سنوات إضافية، حتى 2029-2030.